الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

سياسة القلق *

دانييل غريزوولد
واشنطن

أحد الانتقادات الشديدة المتكررة لإصلاح الهجرة الشامل هو أنه مكلف جداً على دافعي الضريبة، وأن العمّال غير المهرة الذين سيصرح لهم بالعمل حسب الخطة المرفوعة إلى الكونغرس سوف يدفعون ضرائب أقل من المولودين في الولايات المتحدة ويستهلكون خدمات أكثر. ويقول منتقدو الإصلاح أن إعطاء صفة الشرعية لعدة ملايين من العمّال الذين لا يحملون الوثائق والسماح لمئات الآلاف من العمّال الجدد أن يدخلوا البلاد قانونياً كل سنة يكلّف دافعي الضرائب الأمريكيين بلايين الدولارات. من المؤكد أن العمّال غير المهرة، بالمعدل، يستهلكون من الخدمات الحكومية أكثر مما يدفعون كرسوم، خاصة على المستوى المحلي ومستوى الولاية. ولكن بعض التقديرات كان فيها مبالغة. علاوة على ذلك، فإن قيمة المهاجر للمجتمع الأمريكي يجب أن لا يُحكم عليها فقط من خلال أثره المالي.

يقع اللوم على الهجرة المتزايدة في مشكلة الطرق، والمدارس الحكومية، والمستشفيات والسجون المزدحمة. وفي هذه الأمثلة الأربعة تمت المبالغة في الأثر السلبي للهجرة. فيما يخص الاختناق في الطرق، لعبت الهجرة دوراً ثانوياً في النمو السكاني على مستوى الأمة وعلى المستوى المحلي. على مستوى الأمة، الهجرة الدولية مسؤولة عن ٤٣٪ من الزيادة السكانية في أمريكا سنوياً. وعلى المستوى المحلي، يبين تحليل لإحصاء أمريكي أن الهجرة الدولية مسؤولة عن ٢٨٪ من النمو السكاني بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦، كما إن نسبة المواليد مسؤولة عن ٣٨٪ من النمو على مستوى المقاطعة، والهجرة من مقاطعات أخرى ٣٤٪. ثلث المقاطعات الأمريكية خسرت فعلياً سكاناً بين ٢٠٠٠-٢٠٠٦ لأن نسبة المواليد استمرت في الانخفاض وأن الأمريكيين يهاجرون داخلياً إلى المدن ذات الحركة الاقتصادية العالية النشاط. فإذا بدت الطرق مزدحمة، فهذا ليس سببه الهجرة ولكن النمو الطبيعي والهجرة الداخلية هما المسؤولان عن ذلك.

أما بالنسبة لازدحام المدارس الحكومية المزعوم، فلا يمكن لوم المهاجرين غير المهرة فقط، فالتسجيل في نظام المدارس الحكومية انخفض فعلياً قياساً لحجم السكان في أمريكا. وكما هو الأمر مع الطرقات، فإن الازدحام في بعض المقاطعات المعنية ومدارسها يعود إلى المواليد الجدد والهجرة الداخلية أكثر مما يعود إلى المهاجرين الواصلين حديثاً إلي البلاد.

وفيما يخص الجريمة، فإن الهجرة، مرةً ثانية، ليست هي الدافع لها. لقد كانت نسبة الجريمة في الولايات المتحدة في انخفاض في السنوات القريبة وبينما الهجرة كانت في ازدياد. وبعد ارتفاعها بثبات من الستينيات إلى التسعينيات من القرن العشرين، فإن نسبة الجريمة العنيفة في الولايات المتحدة قد انخفضت من ٧٥٨ جريمة لكل مئة ألف من السكان في عام ١٩٩١ إلى ٤٦٩ جريمة في عام ٢٠٠٥, فالمهاجرون في السجون اقل عدداً من المواطنين ذوي التعليم والخلفية العرقية المماثلين. وقد بينت الدراسات أن المهاجرين هم الأقل ميلاً إلى الجريمة، ليس بدافع خوفهم من الترحيل من البلاد، ولكن بسبب عوامل اجتماعية معقدة. وكل الأدلة المتوفرة تعارض الخوف بأن السماح للمهاجرين غير المهرة لأن يدخلوا إلى الولايات المتحدة سوف يزيد نوعاً ما من الجريمة وازدحام السجون.

أما بالنسبة للمستشفيات، خاصة غرف الطوارئ، فإن وجود العمال غير المؤمّنين، قليلي المهارة في مجال معين، لا يفرض تكاليف إضافية على المستشفيات على شكل الرعاية التي لا تعويض مقابلها. على أي حال، لا دليل هناك على أن الهجرة غير الشرعية هي السبب الرئيسي في مثل هذه التكاليف على مستوى الأمة. وفي الواقع، إن المهاجرين غير المهرة يميلون إلى قلة استخدام الرعاية الصحية لأنهم عادة ما يكونو شباباً وذوي صحة جيدة نسبياً.

بالرغم من أن معارضي إصلاح سياسة الهجرة قاموا بالمبالغة في النتائج المالية السلبية للمهاجرين غير المهرة، إلا أن الهجرة قد تفرض أعباءً حقيقية على المستوى المحلي. ففي عام ١٩٩٧، وبالرغم من أن التأثير المالي للمهاجر النموذجي وأبنائه إيجابياً تماماً على المستوى الفيدرالي، يكون سلبياً على المستوى المحلي ومستوى الولاية. لذا يجب مقارنة التكاليف المالية المحلية، وعلى مستوى الولاية، مع الأثر الإيجابي للهجرة على الاقتصاد بشكل عام. فالمهاجرون غير المهرة يساعدون الاقتصاد في أن ينتج عدداً كبيراً من البضائع والخدمات ويخلق فرصاً للاستثمار والعمل.

إن الرد الصحيح لـ"سياسة القلق" بشأن الهجرة لا يكون بقمعها، ولكن بالتحكم في إعادة تحصيص الإنفاق الحكومي. كما إن رد فعل آخر مناسباً سيكون شكلاً من اقتسام الدخل من الحكومة الفيدرالية إلى الحكومات المحلية وعلى مستوى الولاية. إذ يمكن للحكومة الفيدرالية أن تعوض حكومات الولايات والادارات المحلية التي تتحمل تكاليف الازدياد في الهجرة. والتحويلات يمكن أن تعادل وتعوض عن التكاليف الإضافية في خدمات الرعاية الصحية وغرف الطوارئ، وكذلك التسجيل الإضافي في المدارس الحكومية. ومثل هذا البرنامج لن يخلق أية برامج أخرى جديدة أو إنفاق حكومي إضافي، وببساطة، سوف يقوم بإعادة تحصيص الدخل الحكومي بطريقة تتطابق والإنفاق ذا العلاقة.

الخوف الذي في غير محله عن الأثر المالي السلبي للهجرة لا ينفي الجدل من أجل إصلاح شامل للهجرة، ولا يبرر الدعوات للمزيد من الإنفاق المالي على الجهود الفاشلة لتعزيز قانون الهجرة الحالي المختل وظيفياً لدينا. إذا كان الهدف الأول هو التحكم بحجم الإنفاق الحكومي، إذن سيكون على الكونغرس والرئيس الأمريكي أن يبنيا جدار عزل أمام دولة الرفاه الاجتماعي، وليس في وجه المهاجرين.

* ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

دور منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية

د.عماد علو
كاتب وباحث

المقدمة

إن الأنشطة والفعاليات التي تنبثق من المجتمع وتقوم بها مؤسساته المختلفة ذات الصلة بحياته والتي تنشأ نتيجة للحاجة الاجتماعية وفي خضم التطور الاجتماعي لابد من أن يكون لها تأثير بشكل او بأخر على الحياة السياسية للأ فراد أولا وللمجتمع بشكل عام ثانيا. فهناك العديد من المؤسسات والتنظيمات التي تظهر داخل المجتمع، وهي وليدة الظروف الاجتماعية، تكون مهمتها تبويب وتنسيق وتوجيه النشاطات الاجتماعية داخل المجتمع بالشكل الذى يخدم مصالحه، وفي إطار هذا النشاط الاجتماعي ظهرت الحاجة إلى تكوين سلطة عليا تقود هذا التنظيم وتحدد تلك القواعد والسلوك، كما تتحمل مسؤولية الحفاظ على جوهر التنظيم وإدامة الصلات بين أعضائه، علاوة على إضفاء طابع سياسي على وجوده هكذا تنشأ السلطة السياسية داخل المجتمعات، كحاجة اجتماعية ملحة من اجل التنظيم والقيادة وتنسيق الصلات، والحفاظ على الحقوق والواجبات، ولكن مبرر بقائها واستمرارها يكمن في مدى قدرتها على تبني هذه الأهداف وترجمتها فعليا على الواقع. وحينما تكون السلطة السياسية التي تسود مجتمع معين، في خدمة أهدافه عند ذاك سوف تحظى بالقبول والرضا من أفراده، وتخلع على نفسها الشرعية من وجودها، فتتحول إلى سلطة رشيدة ومقبولة. وثمة سبيل قويم لتوفير أليات وادوات الديمقراطية الصحيحة في الحكم، يكون عن طريق أشراك منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية، بما فيها عملية صنع القرار.

إن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على انشطة المجتمع المدني ومؤسساته العاملة في الدولة تلك التي تبرز دور هذه المؤسسات، التي تنبثق عن المجتمع فى القيام بالانشطة المختلفة لرفد العملية السياسية -التي تهتم بكيفية ممارسة السلطة وصنع القرارات العليا- بالقوة والفاعلية، واكسابها الوضوح والشفافية، حيث ان أداءها لهذا الدور سيساعد على تحقيق وتعميق الثقة والتفاهم بين الحكام والمحكومين، مثلما ان غياب هذا الدور لديها سوف يفقدها طابعها الشعبي ويبعد عنها مضمونها الديمقراطي ويوقعها في مآزق الاحتكار والاستبداد.

أنماط الأنشطة المجتمعية

يمكننا تصنيف الأنشطة المجتمعية التي تمارس من قبل منظمات المجتمع المدني كما يلي:

❖ النمط الأول الأنشطة التي تكون لها علاقة مباشرة بالحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع وتظهر عبر عدد من المؤسسات الاجتماعية التي تعبر عن أهدافها من خلال ممارستها لتلك الأنشطة.

❖ النمط الثاني الأنشطة التي تتسم بطابع سياسي بحت وتظهر من خلال مجموعة من الفعاليات التي تستوعبها اجهزة وتنظيمات ينشؤها المجتمع ذات اهداف سياسية، حيث تهتم بكيفية ممارسة السلطة وادارة شؤون الحكم مثل الأحزاب السياسية.

إن ما يهمنا في هذه الدراسة هو النمط الأول من الأنشطة المجتمعية حيث يمكننا تحديد نوعين من المؤسسات الاجتماعية التي تحتضن هكذا نشاط، وهما كما يلي:

١- مؤسسات المجتمع الأهلي : وهي ذات طابع قرابي عصبوي فانتماء الأفراد إليها لاتحدده إرادتهم الحرة وإنما يحسمه مسبقا عوامل معينة، كروابط الدم، او الولاء القائم على اساس العرق اوالدين او الوشائج الاجتماعية الاخرى، علاوة على ان وجودها يسبق وجود الافراد المنتمين اليها عادة.

٢- مؤسسات المجتمع المدني : وهي التي يخضع تأسيسها الى الارادة الحرة للافراد بغية تحقيق غاية تضامنية جماعية تفرضها مصالحهم وحاجاتهم.

واجبات الأفراد في إطار المجتمع

استنادا لما سبق يمكننا القول أن الأفراد يتوزعون استنادا إلى طبيعة أنشطتهم إلى مجموعتين و كما يلي:

١- مجموعة ذات طابع سياسي تشكل فئة قليلة من المجتمع تهتم بأدارة الشؤون العامة المتعلقة بالحكم عن طريق ممارسة السلطة السياسية بشكل من الاشكال.

٢- مجموعة ذات طابع اجتماعي صرف، تهتم بشؤون العمل والاقتصاد والثقافة وغيرها من شؤون الحياة الخاصة بالافراد يقوم بها عامة الناس.

إلا أن وجود نخب سياسية تقود الحكم في مجتمع ينشغل بهمومه الخاصة لا يعني أن هذا المجتمع لا يعير أي اهتمام بالشؤون العامة أو السياسية، حيث أن من المفترض إن الدولة العصرية الديمقراطية الراهنة تجد نفسها اليوم أحوج من أي وقت مضى إلى فتح أبواب الحوار والتفاهم وطلب التعاون من قوى ومؤسسات المجتمع المدني، للمساهمة في عملية تنظيم السلطة وتوجيهها ومن ثم ممارستها، إن كانت حريصة في سلوكها على خدمة مصالح شعبها.لذلك فان نظم الحكم الديمقراطية، تسمح آليات عملها لأعضاء المجتمع بمحاكاة السلطة السياسية ومشاركتها، لضمان قيام حكم ديمقراطي حقيقي حريص على مصالح الشعب. وحتى يتحقق هذا الهدف ينبغي ان يكون هناك مجتمع مدني ناضج يتمكن من اداء هذه الوظيفة فى مواجهة الدولة.

المؤسسات السياسية للمجتمع المدني

إن مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تتوزع على مجموعة عديدة من التنظيمات ذات التركيبة والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.وتمارس مؤسسات المجتمع المدني أنشطتها المجتمعية المستهدفة وطنيا دون مزاحمة السلطة عند أداؤها لمهامها وواجباتها الرسمية، مثلما لا تلغى أنشطة مؤسسات الدولة دور مؤسسات المجتمع المدني كلما كان أداؤها ضروريا. ومن أهم مؤسسات المجتمع المدني التي نراها أكثر فعالية في التأثير على حركة المجتمع سياسيا، في تقديرنا هي كما يلي:

١- الأسرة: وهي اصغر التنظيمات الموجودة في المجتمع والتي تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة. وان إحدى صفات الأسرة في العصر الحديث أنها تتكون بالاختيار الحر وبالإرادة المشتركة بين الزوجين كما أنها تحمل الكثير من قيم الحداثة، وهي تشترك في هذه الخاصية مع الكثير من تنظيمات المجتمع المدني التي تحمل هذه الصفة، و أن المجتمع المدني بوصفه أسرة كلية له (حق وواجب ممارسة الرقابة على التربية والتأثير فيها بمقدار ما تحمل هذه التربية من اثر على قدرة الطفل وتشكيله لكي يصبح عضوا في المجتمع..) ولاشك أن ذلك سوف يترك آثارا سياسية حسنة على حياة الأفراد لا في جانبها السلبي فحسب(كرد فعل) والمتمثل في الإسهام بعمليات التغير والتطور في الفكر والسلوك، وإنما في الجانب الايجابي كذلك والمتمثل بأداء الواجبات بشكل صحيح والاعتراف بحقوق الغير كذلك.

٢- المجالس التمثيلية (أو المجالس البلدية) وهي عبارة عن محافل شعبية وتجمعات تهتم بشؤون حياتهم اليومية وتعكس مواقفهم وآرائهم إزاء كيفية إيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها في مسيرة حياتهم. وكثيرا ما تعمل هذه المجالس بشكل مستقل أو بالتنسيق مع بعض المصالح والإدارات الحكومية الرسمية، وتأخذ شكل مجالس الشعب أو المجالس البلدية المحلية التي تتوزع على المناطق والأحياء السكنية، والمجالس التربوية والتعليمية التي تضم فئات معينة من الناس تهمها مصالح أبنائها وذويها وتقوم بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية في وضع السياسات التربوية ذات العلاقة والمساس بمستقبل ومصير أبنائها، وكذلك بعض الجمعيات أو الهيئات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وشؤون البيئة والصحة.

٣- المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة : وهى تسهم، في توظيف المعرفة والمعلومات التي تجمعها في خدمة قضايا المجتمع وتحسين أحواله. على سبيل المثال أن الدور الذي تلعبه مراكز الدراسات الإستراتيجية والسياسية ومعاهد الدراسات الاقتصادية والمالية وتبعا للتركيبة الاجتماعية لمثل هذه المؤسسات والطابع الاستقلالي لنشأتها والمستوى العلمي والفني للعاملين فيها والكم الضخم من الإنتاج الفكري الذي يتضمن المقترحات والمعالجات الواقعية لمشاكل المجتمع المختلفة فأنها سوف تتحول إلى مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، وذلك عندما تلعب دور الشريك مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بأنشطتها البحثية، وتؤثر في عمليات صنع القرار لديها.

٤- الجمعيات والنقابات المهنية : وهي تحتل حيزا كبيرا من النشاط الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسات غير الحكومية، كما يشكل وجودها زخما جماهيريا كبيرا يؤثر في سياسات كل حكومة ولا بد أن يدخل في حساباتها، ولا يمكن لأية حكومة رشيدة أن تستهين بها أو تغض الطرف عنها، وهو ما يدفع –في تقديرنا – الأنظمة الشمولية والحكومات المستبدة إلى محاولة تحييدها أو تهميش دورها بشتى الوسائل عند ظهورها. ومن هنا لابد من الأخذ بنظر الاعتبار مركز ودور هذه التنظيمات والمؤسسات داخل المجتمع، وتقييم أنشطتها باعتبارها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن الاستغناء عنها.

٥- الأحزاب السياسية : وهي مؤسسات اجتماعية يبادر بتكوينها أفراد المجتمع بناء على ضرورات حياتية تتعلق بمصالحهم السياسية، و يتميز عن باقي التجمعات الاجتماعية بسبب قابليته على تحقيق الترابط الاجتماعي بين أعضائه، والتي تجعله يظهر فيما بعد ((كوحدة جماعية حقيقية)). بهذا المعنى يمكن أن نتصور الأحزاب السياسية باعتبارها كمؤسسات اجتماعية مهمة يركن إليها المجتمع المدني المعاصر من اجل الوصول إلى غاياته المنشودة بعيداً عن إرهاب السلطة وهيمنتها المباشرة. ويمكن إدراك ذلك عندما تتحول إلى أدوات للتنشئة السياسية للأفراد من ناحية، وإدارة الصراع السياسي في المجتمع من ناحية أخرى يجرى بموجبها فسح المجال أمام الجميع للممارسة والمشاركة وتبادل الأدوار السياسية، وهي عمليات تصب في إطار تنمية المجتمع بل المجتمعات المتخلفة حسب رأي العديد من الباحثين والدارسين.علاوة على أنها تفتح قنوات فعالة للاتصال الجماهيري بالنخب الحاكمة، مما يجعل من السلطة الحاكمة أكثر عقلانية ورشداً في سلوكها السياسي تجاه الأفراد، فضلا عن اكتسابها الشرعية المطلوبة للعمل.

٦- تحالفات منظمات المجتمع المدني الدولي :وهي مؤسسات جديدة ترافق ظهورها مع العولمة للعمل عبر الحدود وفي ميدان المجتمع الدولي. إن المجتمع الدولي أو العابر للحدود القومية أو العالمي،وهو قوة يحسب لها ألف حساب يمثل اتحادا هائلا لمنظمات المجتمع المدني من جميع المشارب السياسية والقادر على الاتحاد حول العشرات من القضايا التي تستهدف في جوهرها الغايات نفسها –بصفة أساسية المحافظة **Preservation** المحلية والإقليمية.ومما لاشك فيه أن منظمات المجتمع المدني في علاقاتها عبر الحدود سوف تلعب دورا سياسيا حاسما في المستقبل المعولم **globalized** محليا وإقليميا ودوليا.

العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة

إن الاعتراف المتبادل بين المجتمع المدني والسلطة، وحاجة كل منهما للأخر، هي العلاقة التي تسعى إلى الحفاظ عليها الدول الديمقراطية المعاصرة. حيث أن المجتمع بحاجة مستمرة للحفاظ على وجوده في ظل تنظيم دائم ومستقر لا يستغني عن سلطة تقود حركة المجتمع بصفتها موجودة في يد فئة أو نخبة معينة، و تكون قادرة على استخدام عنصر الإكراه المادي والمعنوي لأجل بلوغ الغايات المجتمعية. يقول الكاتب الانكليزي تشيسترتون ((لو أن جماعة كانت كلها قادة أبطالا مثل هانيبال ونابليون فمن الاوفق ألا يحكموا جميعا في وقت واحد)).

أذن تصبح السلطة السياسية هنا حاجة اجتماعية تكتمل الغاية من وجودها بتنظيم نفسها في إطار ما يسمى اليوم بوجود مجتمع سياسي أو دولة لكي تخدم مصالح المجتمع. وعليه فان الاتجاه الصحيح الذي يسعى إلى بناء العلاقات بين المجتمع والدولة هو ذلك الذي يقيمها في إطار المعايير الايجابية، التي ترفض إدراك وجود أيا منهما بديلا عن الأخر أو نقيضا عنه. وعليه فان العلاقة بين الدولة والمجتمع ستكون علاقة تساوي وتوازن وتعاون لا علاقة تسامي وتناحر وتصادم. حيث ينطلق المجتمع المدني من الاعتراف بوجود الدولة، كما أن هذه الأخيرة لا ترى نفسها الوحيدة على الساحة السياسية لكي تنفرد بها. فالنظام السياسي بحاجة إلى سلطة آمرة تقوده،وكلاهما ضرورتان من ضرورات تنظيم المجتمع واستقراره، غير أن المجتمع لا يسمح لتلك السلطة من التجاوز على حقوقه المشروعة تحت أية ذريعة كانت، وأفضل العلاقات التي تسود بينهما،ستكون حينما يقدر كل منها شأن الآخر ويوظف كل منهما طاقاته من اجل الآخر. وبذلك فان المجتمع يلجأ إلى وضع الضمانات الدستورية التي يراها مناسبة لإدامة هذه العلاقة الايجابية، ومن خلال بناء مجتمع مدني تسيّره منظومة من الأفكار والسلوك الحرة، وتؤطره مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية الحرة، لكي تساعد مؤسسات الدولة السياسية في تعزيز قدرات الشعب وأمنه واستقراره ووحدته.

الخاتمة

يعتبر المجتمع المدني شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي،ولكنه الشكل الأكثر تنظيما والأكثر تطورا والتصاقا بحاجات الأفراد، وهو يعبر عن نفسه مع وجود التنظيم السياسي ليتفاعل مع مؤسساته،ويشاركها في إدارة شؤون المجتمع، من خلال أسس بنائه التي تتمثل في وجود مجموعة غير محدودة من التنظيمات الشعبية التي تركز مهمتها على احتواء مختلف الأنشطة المجتمعية في ميادين الاقتصاد والعلوم والثقافة علاوة على السياسة. ولابد لهذه المؤسسات حينما تنشأ أن تكون حرة وبعيدة عن أي ضغط خارجي سوى ضغط المصالح والحاجات الشعبية التي تكونها،و إذا ما وجدت نفسها فيما بعد أن الفضاء المسموح لها بالعمل فيه، يتداخل مع فضاء الدولة نفسها، عليها أن تعمل بايجابية انطلاقا من المصالح والحاجات الشعبية أيضا لكي تصبح بذلك شريكة مع مؤسساتها في صنع القرار، في الوقت الذي تمنحها الدولة الاعتراف وحرية العمل.كما انه ينبغي على الدولة أن لا تلجأ إلى محو وجود هذه المؤسسات أو إخضاعها إلى إرادتها أو تقييد أنشطتها وممارساتها. وبذلك تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، في الوقت الذي تستقر أنماط مؤسساتها وعلاقاتها على بنى وتكوينات اجتماعية وثقافية تدعمها وتعزز صلتها بالمجتمع.

بانتظار أيلول.. سيناريوهات بديلة وتكهنات قاتمة وسجالات لاتنتهي

خالد طالب
باحث

تبدو سخونة أرض العراق، مُمتدة، بحرارتها على طول مياه الأطلسي الى داخل دوائر صناعة السياسات في الولايات المتحدة، لقراءة الثابت والمُعطى في معادلة الحرب بالتحليل والمقارنة، واستخلاص النتائج، وصولا الى تنظير"النصر" أو "الحل" الذي تتلقفه وسائل الاعلام الأمريكية، بمزيد من الحُبكة الصحفية لطرحه الى الرأي العام باعتباره "الوصفة السحرية" لضبط ايقاع العنف الصاخب بالعراق، والخروج من عنق أكثر من زجاجة، وتسوية الجدل والسجال السياسي، الذي يحتدم منذ أسابيع ولكن هذه المرة بين الأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس على حد سواء، وبين ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش.

القسمة السهلة

"قسمة العراق على ثلاثة أقاليم"، هو ما خلصت إليه دراسة أمريكية بديلة لـ"الخطة ب" أو كما تُعرف بخطة بايدن – غليب، وبديلة أيضا لتوصيات مجموعة "دراسة العراق"، أو تقرير لجنة بيكر- هاملتون.

الدراسة الجديدة لخبيرين استراتيجيين من معهد "بروكيغنز" للدراسات الدولية، هما ادوارد جوزيف ومايكل اوهنلون، وتفترض ان استراتيجية "الحل" للخروج من المأزق في العراق، ومنع انزلاق العنف فيه الى هاوية الحرب الأهلية، تمر باعادة رسم خارطة أرضه طائفيا وقوميا، على أساس، اقتطاعها الى مناطق نفوذ ، ذات صلاحيات واسعة، وتشجيع الحركة الطوعية للسكان، كي ترسم ملامح التمايز والتشظي الأثني والعرقي بمحو الهوية الوطنية، فضلا عن، تدويل القضية العراقية بهدف توزيع اعبائها اقليميا وأمميا.

وبالمقاربة، يضع الباحثان ادارة بوش أمام صورة ما حدث في البوسنة والهرسك مطلع التسعينيات من القرن المنصرم حيث طوى تدخل حلف شمال الاطلسي، وترسيم الحدود الاقليمية بين جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وفقا لاتفاق "دايتون"، واحدة من أشد حروب التطهيرالعرقي فتكا في التأريخ الحديث، وذهب ضحيتها مابين نيسان ١٩٩٢ وتشرين الثاني ١٩٩٥ نحو ٢٠٠ الف مدني في انتهاكات جسيمة نفذت بشكل كبير من قبل متطرفين صرب وكروات، وتنوعت بين الاعدامات غير القانونية وحملات الابادة الجماعية والتهجير القسري، والاعتقالات التعسفية الى جانب الهجمات العسكرية على المناطق المدنية والحصار والتعذيب، وسوء معاملة السجناء المدنيين وأسرى الحرب والاغتصاب، وترى الدراسة انه في حال لم ينجح سيناريو اغراق مناطق العمليات الساخنة بالمزيد من القوات العسكرية في ضوء خطة بوش المطبقة حاليا، والتي أعلنها في كانون الثاني الماضي، عندئذ يكون التقسيم السهل أو "غير المكلف بشريا" الأمل الوحيد لتجنب وقوع المزيد من الضحايا تحت مقصلة الارهابيين باستخدامهم العنف كوسيلة لاعادة التسكين العرقي، مرجحة "امكانية التحريك المنظم لحوالي ٢ الى ٥ ملايين عراقي، سلميا، اذا ما شجع المتنفذون اتباعهم على التعاون لأجل تحقيق ذلك، وكان هناك القليل من الاتفاق بشأن أين توضع الحدود وكيف يتم تقاسم عوائد النفط".

انجازات بديلة للمؤشرات

خطة "جوزيف- اوهنلون" تزامنت مع تسريبات وردت الى صحيفة الواشنطن بوست من تقرير أمريكي مرحلي حول سير العمليات العسكرية والسياسية في العراق، عكف مسؤولون في البيت الأبيض على اعداده منذ مدة لتقديمه الى الكونغرس، قبل تقديم التقرير النهائي في أيلول المقبل، والذي سيشارك في كتابته قائد القوات الأمريكية الجنرال ديفيد بترايوس والسفير رايان كروكر، ونقلت الصحيفة في سياق تحليلها للمعلومات الواردة اليها عن مسؤول أمريكي بارز، لم تكشف عن أسمه تصوراته للمستقبل، وترجيحه تقسيم العراق الى ثلاث مناطق نفوذ في عام ٢٠٠٨ في حال فشل الخطة، هي منطقة النفوذ الكردية في شمال العراق التي يرى انها سوف تكرس الاستقلالية الكردية عن بقية أجزاء العراق، ما يؤدي الى توترات بين هذه المنطقة- الكردية- وتركيا، ومنطقة النفوذ الأمريكي في وسط العراق وغربه ، وربما مناطق معينة من بغداد، سيما بعد نجاح القوات الأمريكية في تطوير تحالفات سياسية وأمنية مع المجموعات المسلحة هناك، والتي كانت تقاومها في الماضي، ومن غير المستبعد وفق رؤية المسؤول، نشوء صراعات بين القوى وزعماء العشائر المتحالفين ضد تنظيم القاعدة، وهو ما بدأ بالفعل بين زعماء مجلس انقاذ الانبار، وثالث مناطق النفوذ هي في الجنوب وبعض مناطق بغداد، والتي تعاني في الوقت الرهن الصراعات بين الجماعات المتنافسة.

وتتلخص أبرز هذه المؤشرات في:

١- ضرورة اجراء الانتخابات المحلية

٢- تشريع قانون النفط الذي أقرت الحكومة العراقية، مؤخرا، مسودته وحولته الى البرلمان لكنه يواجه الان مشكلتين تتمثل الاولى في تعذر تحقيق النصاب بسبب مقاطعة عدد من الكتل البرلمانية لجلسات مجلس النواب، والثانية في اعتراض وتحفظ العديد من هذه الكتل على القانون

٣- تسلم الأمن في تشرين الثاني المقبل، وهو الموعد الذي سوف يشكل الاختبار الحقيقي لنجاح الخطة، وقدرة القوات العراقية على تولي زمام القيادة الميدانية

٤- تعديل الدستور، وهي القضية التي مازالت معلقة بالرغم من انتهاء المهلة الدستورية للجنة المكلفة بانجاز مهمة التعديل

٥- اصدار قانون المساءلة والعدالة بدل قانون اجتثاث البعث، وهو القانون الذي يواجه معارضة قوية. الى جانب هذه المؤشرات، ثمة قضايا ماتزال ايضا عالقة لعل الأهم من بينها حل المليشيات ونزع سلاحها، وترسيم الحدود الادارية بين المحافظات والأقاليم، ويُرجح مراقبون ان يقدم تقرير أيلول انجازات بديلة، وسط استحالة تحقق أي من تلك المؤشرات قبل أيلول، لكن هذه الانجازات بطبيعة الحال ليست بالمستوى المطلوب، ولن تقنع الكونغرس، بل وحتى الجمهوريين الذين بدأوا يدفعون بوش الى تطوير استراتيجيته في العراق لمواجهة الزيادة المطردة في عدد قتلى الجنود الأمريكيين، وانتشار العنف الى مديات أصبحت خارج نطاق السيطرة، فضلا عن، تعمق الخلافات المذهبية والسياسية بين العراقيين وقادتهم.

الاستراتيجة "خاسرة"!!

من بين من ساورهم القلق ازاء تلك المعطيات السيناتور الجمهوري ريتشارد لوغار الذي وصف الاستراتيجية بـ"الخاسرة وغير المجدية"، ومن شأنها أن تخلق ظروفا سياسية تقود الى انسحاب متهور وكامل، سيلحق ضررا كبيرا بالمصالح الأمريكية، ونقل عن لورنس كروب المسؤول السابق في وزارة الدفاع تأكيده ان "وضع خسائر الاشهر الثلاثة الماضية الى جانب تعثر الحكومة العراقية في تحقيق المصالحة، يكشف أمام الأمريكيين حجم الفشل الذي لحق بالاستراتيجية الأمريكية"، وفي تجسيد لحالة نفاد الصبر بين الجمهوريين، قدم السيناتور الجمهوري لامار الكساندر اقتراحا بتبني توصيات لجنة "دراسة العراق" الداعية الى تغيير طريقة تعامل القوات الأمريكية من الدور القتالي الى الدور التدريبي ودعم القوات العراقية، وقال ان "زيادة القوات برأيي ليست استراتيجية"، هذه الأجواء لم تكن ببعيدة عن الديمقراطيين المولعين برصد اخفاقات أقرانهم الجمهوريين، اذ أحيوا محاولاتهم لانهاء الوجود الأمريكي في العراق، عبر الدعوة مجددا الى البدء بسحب القوات الأمريكية في غضون أربعة أشهر، وقال زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السيناتور الديمقراطي هاري ريد في مؤتمر صحفي بصحبة زميله الديمقراطي جيم ويب ان "الحزب تقدم بعدد من التعديلات المطروحة على قانون سلطة الدفاع لعام ٢٠٠٨ تتضمن بقاء القوات فترة زمنية في الولايات المتحدة تعادل فترات انتشارهم في الميدان، والبدء بسحب القوات الأمريكية من العراق في غضون أربعة أشهر"، داعيا الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الى الانضمام لجهود الحزب الديمقراطي لتغيير السياسة الراهنة للادارة في العراق، مشيرا الى ذلك بالقول ان "الخبراء العسكريين والشعب الأمريكي يدركون ان سياسة بوش ليست صالحة، ومن ثم فاننا لانستطيع الانتظار لشهر أيلول للتصرف حيال ذلك"، من جانبه، أشارالسيناتورالديمقراطي كارل ليفين الى ان "من الواضح ان الحكومة العراقية لم تحقق أي تقدم، وبالتالي فان الحل الوحيد يتمثل في البدء بسحب القوات الأمريكية"، مستدركا ان "الاحتلال المفتوح لدولة مسلمة من أطراف غربية يسهل مهمة تنظيم القاعدة، ويتعين علينا ان نضع حدا له بشكل مسؤول، واذا كان هناك أي أمل في ارغام القادة السياسيين العراقيين على تولي المسؤولية في بلادهم والالتزام بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم، وتحقيق الأهداف السياسية التي حددوها في السابق، والتوصل الى حلول توافقية، فانه يكمن في تحديد جدول زمني لتخفيض عديد القوات الأمريكية، واعادة نشرها".

رؤية "ما بعد تعزيز القوات"

ما الا أيام قلائل حتى رد بوش على منتقديه أمام مجموعة من رجال الأعمال في كليفلاند بالقول "لقد بدأت لتوها مهمات القوات الاضافية التي وصلت آخر دفعة منها الى مناطق العمليات الشهرالفائت، وأعتقد ان لزاما على الكونغرس أن ينتظرعودة الجنرال بترايوس، لاعطاء تقويمه للاستراتيجية التي ينفذها هناك قبل ان تُتخذ أية قرارات"، وتابع "أتفهم تماما مدى صعوبة ذلك الأمرعلى أنفسنا، وأتفهم انه حينما تشاهد التلفزيون كل ليلة ترى اناسا يقولون هل الأمر يستحق العناء؟ أولا أريد القول لكم، نعم، يمكننا ان ننجز النصر في هذه المعركة"، وناغم هذه التصريحات السيناتور الجمهوري جون ماكين بالقول "الحرب في العراق عنصر محوري في الحرب على الارهاب والتطرف في العالم، واذا انسحبنا قبل تثبيت مستويات أساسية للاستقرار، فسيؤدي ذلك الى تنامي النفوذ الايراني، في الوقت الذي يقوم فيه الايرانيون بتهريب الأسلحة الى العراق وتوفير التدريب والموارد والمساعدة في التخطيط لعمليات تستهدف القوات الأمريكية، وتقويض جهودنا لجلب الأمن والاستقرار"، وفي الاثناء، ووسط احتدام النقاش داخل الكونغرس بشأن الحرب، ذكرت تقارير ان بوش وعقب رفضه للدعوات من أجل تغيير المسار، أعلن انه سوف يشن حملة تهدف الى تأكيد نيته خفض القوات الأمريكية العام المقبل، والمضي قدما نحو القيام بمهمة محدودة اذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية، ونُقل عن مسؤولين بارزين اشارتهم الى ان الرئيس الأمريكي يخطط لوضع أطلق عليه أحد مساعديه رؤية "ما بعد التعزيز الأمني" من أجل اثبات رغبته في اعادة القوات الى موطنها في نهاية المطاف، ويشير الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية نيكولاس كفوسيدف بهذا الصدد الى ان "التحضيرات لمرحلة ما بعد التعزيزات، بدأت، خاصة، وانها تتزامن مع مرحلة سياسية حساسة تتعلق بانتخابات العام المقبل"، وبحسب متابعين فان بوش يخطط أيضا لوضع سيناريو لافضل حالة في العراق بحلول ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ والذي ينطوي على وجود أعداد كبيرة من القوات الأمريكية ولكن بأدوار مختلفة، ويشير مساعدوه أنه "اذا ماسارت الأمور نحو الأفضل، فان القوات الأمريكية بحلول هذا الوقت، سوف تحدد مهامها بشكل كبير حيث ستبتعد عن الصراع العرقي، وتركزعلى محاربة القاعدة وحراسة حدود العراق وقواته"، لافتين الى "عزم الولايات المتحدة، بعد الاستقرار، التوصل مع العراقيين ال